

تكليف الأسبوع الثالث

مقرر: دراسات نقدية ١ – برنامج الدكتوراه

إعداد: فادي مليباري

الرقم الجامعي: ٢٥٢٠٠١٣٤٨



نقد ورقة بحثية من حيث
(مشكلة البحث – تساؤلاته)



العنوان: الإطار القانوني لعقد القرض العام
تم النشر بواسطة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر.
اسم الباحث: بينه بنت حمد المرّي.
رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

سجل الدخول Fadi Abdulsamad Melebari (F.Melebari@ncm.gov.qa)

QSCIENCE CONNECT

ورقة بحثية

الإطار القانوني لعقد القرض العام

بينه حمد المرّي^{1,2*}

المخلص

يعتبر عقد القرض العام من العقود الإدارية التي تصدر عن الدولة، والذي يختلف فيها عن الأساليب العادية في إبرام العقود بصورة عامة. كونه يخضع أسلوب القانون العام وليس الخاص، حيث تختلف مواقف التشريعات العربية والتشريعات القطرية في تنظيم عقد القرض العام. ويختلف الإطار القانوني الذي يحكم عقود القرض العام والذي من خلاله يتم تحديد حقوق والتزامات كلا الطرفين الدائن والمدين فيه. عقد القرض العام هو نوع من العقود الإدارية التي تبرمها الدولة يتضمن اتفاقية مع جهة أخرى تُعطي مبلغاً مالياً معيناً لها، والتي تلتزم بدورها برد هذا المبلغ بالإضافة إلى دفع فوائد ناتجة عن هذا القرض والعرض من عقد القرض العام عادةً هو تمكين الجهة المدينة من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف معينة، ويتضمن هذا النوع من العقود على شروط وأحكام محددة تحدد حقوق كل من الجهة الدائنة والجهة المدينة، بما في ذلك مدى التسديد ومعدل فوائد القرض وأية شروط إضافية قد تكون مطلوبة، وعادةً ما تكون الدولة هي الطرف المدين في هذا العقد والذي يختلف نطاقه القانوني عن عقد القرض على مستوى الأفراد الذي يخضع للقانون الخاص وليس القانون العام كما في عقد القرض العام. يوصي البحث جميع النظم القانونية بالنص على لزوم موافقة السلطة التشريعية لإبرام عقد القرض العام بسبب خطورته على الدولة ونظامها المالي والسياسي والاجتماعي، وبالإضافة إلى دعوة المشرع القطري لإجراء هذا التعديل بالإضافة إلى إصدار المشرع القطري قانون ينظم جميع جوانب عقد القرض العام، وذلك من باب تكامل المجموعات التشريعية في الدولة، واستحقاقاً لما نص عليه الدستور القطري في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: عقد القرض، القانون العام، القانون الإداري، شروط استثنائية.

The legal framework for a public loan contract

Bainah Hamad Al-Marri^{1,2*}

¹Law consultant in oil and gas field sector

²MA in public law, Qatar University, Doha, Qatar

ABSTRACT

The public loan contract is considered an administrative contract issued by the state. It differs from the ordinary methods of contract formation in general because it is governed by public law rather than private law. Arab legislations and national Qatari legislations vary in how they regulate public loan contracts. The legal framework governing public loan contracts also varies, which determines the rights and obligations of both the creditor and the debtor. A public loan contract is a type of administrative contract entered into by the state, involving an agreement between two parties: one party provides a certain amount of money to the other, which in turn commits to repaying this amount along with paying interest resulting from this loan. The purpose of a public loan contract is usually to enable the debtor party to obtain the necessary funding to achieve certain objectives. This type of contract includes specific terms and conditions that define the rights of both the creditor and the debtor parties, including the repayment period, the loan interest rate, and any additional conditions

Cite this article as: Al-Marri BH. The legal framework for a public loan contract. QScience Connect 2024(2):1. <http://doi.org/10.5339/connect.2024.1>

OPEN ACCESS

* مستشارة قانونية في قطاع النفط والغاز
حاصلة على درجة الماجستير في القانون
العام من جامعة قطر
* Email: bainah2068@qccq.edu.qa

<http://doi.org/10.5339/connect.2024.1>

Submitted: 06 June 2024
Accepted: 07 August 2024
Published: 25 September 2024

© 2024 The Author(s), licensee HBKU Press. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License CC BY 4.0 (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

كيوساينس
QSCIENCE
دار جامعة حمد بن خليفة للنشر
HAMAD BEN KHALIFA UNIVERSITY PRESS

أولاً / نقد مشكلة البحث

١. صياغة مشكلة البحث.
ما ورد في الورقة:
 - تُعرّف المشكلة بغياب إطار قانوني واضح وموحد لعقد القرض العام وتباين أحكامه بين التشريعات المحلية والدولية.
 - ربطت الباحثة ذلك بالتحديات التنفيذية التي تواجه الجهات العامة في تطبيق عقود القرض.
- نقاط القوة:
 - تحديد مجال بحث ملموس: "عقد القرض العام" ضمن الإطار التشريعي.
 - ربط مباشر بممارسات الجهات الحكومية والمالية.

أولاً / نقد مشكلة البحث

٢. عمق المشكلة وأبعادها.

ما ورد في الورقة:

- عرض عام لأهمية تنظيم القروض العامة للمشاريع التنموية.
- ذكر ثغرات مثل ضبابية بعض البنود وشروط الضمان.

الملاحظات النقدية:

- عمومية الوصف: لا تُبيّن بالتفصيل نقاط الاختلاف الرئيسة بين الأنظمة أو الحالات التطبيقية.
- غياب بيانات داعمة: لا توجد أرقام أو دراسات حالة تحدد حجم الأثر المادي أو القانوني لهذه الثغرات.

التوصية:

تدعيم المشكلة بإحصائيات أو أمثلة واقعية لحالات تأخرت تنفيذ مشاريع أو نشأت نزاعات بسبب غموض العقد.

أولاً / نقد مشكلة البحث

٣. أهمية المشكلة وأسباب اختيارها.
أشارت الباحثة إلى كون تنظيم القروض العامة ركيزة للمشروعات الكبيرة، وتأثيره على الاستدامة المالية.

نقاط الضعف:

لم تُوضَّح الورقة من سيستفيد مباشرةً من نتائج البحث (الجهات الحكومية؟ البنوك؟ المشرعون؟). الإشارة لـ "أهمية تطبيقية" عامة دون تفصيل كيف ستُسهّل الورقة القرار التشريعي أو التنفيذي.

التوصية:

تحديد شريحة المستفيدين الرئيسيين بوضوح، وربط أهمية حل المشكلة بقرارات محددة أو سياسات منتظرة.

ثانياً/ نقد التساؤلات البحثية

١. عرض التساؤلات البحثية.
وردت في الورقة ثلاثة أسئلة رئيسية:
- ما هي الأسس القانونية المنظمة لعقد القرض العام في التشريع السعودي؟
- كيف يختلف هذا الإطار عن التشريعات المقارنة في دول مثل (فرنسا – اليابان – أستراليا)؟
- ما التعديلات المقترحة لتعزيز وضوح وفاعلية هذا العقد في ضوء الممارسات الدولية؟

ثانياً/ نقد التساؤلات البحثية

٢. وضوح الصياغة ودقتها.

نقاط القوة:

- كل سؤال يركّز على بعد محدد (محلي – مقارن – تطوري).
- تسلسل منطقي: من الوصف إلى التحليل ثم إلى التوصية.

الملاحظات النقدية:

- السؤال الثالث مبهم: "ما التعديلات المقترحة" دون تحديد هل البحث سيتضمن دراسة عقلية أو اقتراحات نظرية فقط؟
- غياب تساؤل حول الأطر التنفيذية أو التشريعات المرافقة (مثل دور الجهات الرقابية).

التوصية:

صياغة السؤال الثالث لتوضح نطاق التوصيات (تشريعية؟ تنظيمية؟ إجرائية؟).

ثانياً/ نقد التساؤلات البحثية

٣. شمولية التساؤلات

الملاحظات:

لا يتناول أي من الأسئلة جانب جاهزية الجهات الحكومية لاحتضان التعديلات أو تكلفة الانتقال إلى الإطار الجديد. تغفل الورقة السؤال عن التحديات العملية التي قد تعترض تنفيذ التعديلات القانونية.

التوصية:

إضافة سؤال خامس: "ما العوائق القانونية والإجرائية التي قد تواجه تطبيق التعديلات المقترحة؟"

خلاصة التوصيات لتطوير المشكلة والتساؤلات:



- تضيق مشكلة البحث بدعمها بحالات وأرقام فعلية.
- توضيح المستفيدين وربط أهمية الدراسة بهم.
- إعادة صياغة السؤال الثالث لتحديد نطاق التوصيات.
- إضافة سؤال منهجي يحدد طريقة جمع البيانات وتحليلها.
- شمولية الموضوع بإضافة سؤال عن العوائق والتحديات التطبيقية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

